



«البنك الدولي أطلق مبادرة تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا في المغرب وهي تتماشى مع مبادرات المغرب ومنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

فاطمة مروان
وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب

«العراق ملتزم بقرارات منظمة أوبك لخفض الإنتاج وقد انخفض إنتاجه بنحو 64 ألف برميل يوميا في فبراير مقارنة بشهر يناير».

عاصم جهاد
المحدث باسم وزارة النفط العراقية



اقتصاد

القاهرة تخفف أعباء تعويم الجنيه عن كاهل الشركات

● معايير محاسبية جديدة للتأقلم مع تداعيات اندثار قيمة الجنيه ● إعفاء الأرباح الناتجة عن فروق صرف العملة من الضرائب



إعادة ضبط بوصلة الأعمال

وتؤكد المعايير الجديدة على أن تتم الاستعانة بمستشار مالي مستقل لإعداد تقييم موازن للمنشأة حتى تضمن الهيئة عدم وجود مبالغت في عمليات التقييم لحماية المستثمرين وكذلك حملة الأسهم في هذه الشركات.

وتندرج هذه النوعية من الخطوات ضمن المحاولات العديدة الرامية إلى معالجة بعض الثغرات، وفسح المجال أمام تمرير إجراءات الإصلاح الاقتصادي بأقل قدر من الإزعاج، حتى تتسنى تهيئة مناخ الأعمال بما يتواءم مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة.

وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لتلافي العيوب الجانبية لهذا القرار، وطمانة الجهات المعنية بمستوياتها المختلفة.

وترتب عليه تراجع أصول هذه الشركات بشكل يجعل الاستحواذ عليها هدفا استراتيجيا للمستثمرين الأجانب بعد أن تراجعت تلك القيم بنحو 50 بالمئة.

وأصدرت هيئة الرقابة المالية أول معايير مصرفية للتقييم المالي للمنشآت، تزامنا مع معايير سعر العملة بهدف تحقيق موضوعية في التقييمات ودراسات القيمة العادلة للشركات، بما يعزز من حماية المستثمرين وثقة المؤسسات المالية.

وتستهدف المعايير الجديدة تقييم الأوراق المالية وأسهم الشركات لأغراض الطرح في البورصة أو الاستحواذ من جانب المستثمرين وزيادة رؤوس الأموال ومساهمات صناديق الاستثمار.

القوائم المالية بصفة دورية كل ثلاثة أشهر، وفق مبادئ الإفصاح المعلنة، بهدف تعريف حملة الأسهم بواقع تلك الشركات.

وقال حازم حسن، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، إن «المعايير الجديدة أنقذت الشركات من مآزق شديد الخطورة، خاصة شركات البترول والاستيراد والتصدير، لأن هذه الشركات لديها ودائع بالعملة الأجنبية».

وأكد لـ «العرب» أن تلك الشركات تتعامل بالنقد الأجنبي في الأسواق الخارجية ولا تحتفظ بالعملة بهدف تحقيق أرباح من خلال فروق سعر الصرف.

وأشار إلى أن عمليات تقييم الشركات تأثرت أيضا بقرار التحريم بدرجة كبيرة جدا،

اضطرت الحكومة المصرية إلى إصدار معايير محاسبية جديدة لتقييم أرباح الشركات وخسائرها، بهدف مواجهة التشوهات التي لحقت بالهياكل المالية للاستثمارات بسبب الخطوة التي اتخذها البنك المركزي بتحرير أسعار الصرف في نوفمبر الماضي وما تبعها من فقدان العملة لنحو نصف قيمتها.

محمد حماد

شريف سامي:
تم تعديل معيار المحاسبة رقم 13 لمواجهة مشكلة فروق سعر الصرف



لمواجهة تلك المشكلة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة تغيير التكلفة التاريخية لبعض الأصول والتي باتت تختلف جوهريا عن تكلفتها الاستبدالية.

وقال سامي في تصريح لـ «العرب» إنه «وقفا للمعالجة المحاسبية الجديدة يمكن للمنشأة أن تقوم بإضافة فروق العملة الناتجة عن الالتزامات التي تتعلق بعمليات اقتناء أصل معين إلى تكلفة تلك الأصول، وعلى أن تستهلك على العمر المتبقي للأصل».

ويسمح المعيار الجديد للمنشآت التي حققت خسائر أو أرباحا من فروق العملة، من وراء تحرير سعر الصرف، على أن تقوم بتحديد صافي الربح والخسارة التي نتجت عن ترجمة مراكز العملات الأجنبية القائمة يوم تحرير سعر الصرف، والاعتراف بها بشكل منفصل في بنود الدخل الشامل، على أنها أرباح أو خسائر غير عادية بدلا من قائمة الأرباح أو الخسائر.

وينص المعيار أيضا على ترحيل مبلغ الربح أو الخسارة إلى الأرباح أو الخسائر المرحلة بالميزانية في نهاية نفس الفترة.

وقال سامي إن «الأرباح الناتجة عن عمليات فروق العملة سوف تعفى من الضرائب بما يمكن الشركات من مواصلة نشاطها».

وخاطبت البورصة المصرية الشركات المدرجة في السوق بمد فترة تقديم قوائمها المالية حتى 16 أبريل المقبل، بدلا من نهاية الشهر الحالي لكي تتمكن من تعديل تلك المبالغ المحاسبية التي طرأت على الميزانية بسبب تحرير سعر العملة. وتلزم البورصة الشركات المدرجة في السوق بتقديم

أصدرت الحكومة المصرية معايير محاسبية جديدة لتقييم الشركات والاستثمارات، بعد أن تسبب تحرير سعر صرف الجنيه في حدوث فجوة كبيرة، بين قيم تلك الاستثمارات قبل وبعد عملية التحرير.

وأكدت أن تلك المعايير سوف تطبق مرة واحدة فقط، لحساب تأثير قرارات التحرير على أرباح وخسائر الشركات، ما يعني أنها تطبق ليوم واحد فقط وهو يوم إعداد ميزانية الشركة.

وأعلنت وزيرة الاستثمار السابقة داليا خورشيد في منتصف فبراير الماضي، عن قرار إضافة فصل جديد إلى معيار المحاسبة رقم 13 تحت عنوان «آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية»، إلى معايير المحاسبة المصرية.

وكان البنك المركزي قد قرر مطلع نوفمبر الماضي، تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الرئيسية، وأدى القرار إلى تخفيض قيمة العملة بأكثر من مئة بالمئة، وتشويه المراكز المالية للشركات، بشكل أصبح يهدد استمرارها نتيجة الفروق الكبيرة التي طرأت على سعر العملة.

ونشأت لدى الكثير من المنشآت مجموعة من الأرباح أو الخسائر الاستثنائية، جراء فروق العملة ووجود أرصدة أو التزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية، ما أثر في نتائج أعمال تلك المنشآت بشكل كبير.

وأكد شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن الهيئة قامت بتعديل معيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

حازم حسن:

المعايير الجديدة تساعد الشركات الكبيرة التي لديها ودائع بالعملة الأجنبية



مؤسسة النفط الليبية تتوقع استعادة

إدارة ميناءي رأس لانوف والسدره



مصطفى صنع الله:

لا يوجد ما يدعونا للاعتقاد بأن الجيش الوطني لن يعيد لنا إدارة الميناءين

ولحقت أضرار بالغة بميناءي السدره ورأس لانوف خلال جولات القتال السابقة وهما يعملان بأقل من المستويات العادية بكثير. ونالت الاشتباكات الأخيرة التي تضمنت معارك برية وغارات جوية من منشآت تصدير النفط. لكن شركة الواحة استأنفت ضخ النفط إلى السدره يوم السبت. وقال صنع الله إن مؤسسة النفط قررت استئناف العمليات في الموانئ بناء على التقييمات الفنية ومراجعة قام بها المهندسون العسكريون.

وقال إن «هناك حاجة في موقع أو موقعين إلى بعض الأعمال التي سينفذها المهندسون العسكريون. عمالنا يعودون إلى مرافئهم تدريجيا... ومعظم المنشآت لم تتضرر».

وأكد مهندس في حقل الواحة النفطي أمس إن الحقل يضخ 25 ألف برميل يوميا إلى السدره مع استئناف الإنتاج الذي بلغ 75 ألف برميل يوميا قبل الاشتباكات.

وذكر صنع الله أن مؤسسة النفط تأمل في زيادة الإنتاج الإجمالي إلى 800 ألف برميل يوميا بنهاية أبريل من 611 ألف برميل يوميا في الوقت الحالي. وحصلت ليبيا ونيجيريا على إعفاء من تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها مع منظمة أوبك، لكن أي مكاسب في ليبيا تظل هشة إذا استمرت الاضطرابات السياسية التي تعاني منها البلاد منذ عام 2011.

وتخضع مرافق النفط لحماية حرس المنشآت النفطية لكن وحدات الحرس تعمل عادة بشكل مستقل أو لصالح فصائل سياسية معين.

وقال صنع الله إن حرس المنشآت محايد وبنبغي أن يضطلع بدور «لكن تحت سلطة مؤسسة النفط وإدارتها الحقيقية». وأضاف «تعتقد أن وضع حرس المنشآت تحت إمرة مؤسسة النفط سيضع شوطا طويلا صوب الأطلال الأصول النفطية الليبية هدفا للمنافسة العسكرية».

تونس - أكد رئيس المؤسسة الليبية للنفط مصطفى صنع الله إن المؤسسة تنسق مع قيادة الجيش الوطني الليبي لاستعادة إدارة ميناءي رأس لانوف والسدر النفطين.

وشارت مؤخرا شكوك برغبة الجيش الذي يقوده المشير خليفة حفتر في إعادة تسليم إدارة الميناءين إلى المؤسسة الوطنية التي تتخذ من طرابلس مقرا، بعد استعادة الجيش السيطرة على الميناءين.

ويتهم مسؤولون في حكومة شرق ليبيا الغرءاء في طرابلس ومدينة مصراتة في الشرق بدعم هجوم شنه فصائل يعرف باسم سرايا الدفاع عن بنغازي على الميناءين في 3 مارس الجاري.

وتخضع إيرادات المواقع لسيطرة البنك المركزي وحكومة تدعمها الأمم المتحدة في العاصمة لكن الفصائل الداعمة للجيش الوطني تعارضها.

وبعد استعادة السيطرة على الميناءين قال رئيس مكتب المؤسسة في بنغازي المعين من قبل الحكومة في شرق ليبيا إنه سينسحب من اتفاق توحيد المؤسسة الذي أبرم في يوليو الماضي. وقال المتحدث باسم الجيش الوطني إن قرار تسليم الموانئ لن يصدر على الفور.

ونسبت رويترز إلى صنع الله قوله إن المؤسسة تنسق مع الجيش الوطني «وليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الجيش الوطني الليبي لن يعيد إلينا السيطرة على الميناءين». وتبلغ الطاقة الإجمالية لميناءي السدره ورأس لانوف معا 600 ألف برميل يوميا، وهي تشكل محورا أساسيا في جهود مؤسسة النفط لإنعاش الإنتاج الليبي المتضرر بفعل سنوات الصراع والفضى السياسية.

وكان الجيش الوطني قد فرض سيطرته على الموانئ في سبتمبر الماضي منهيًا توقف 3 موانئ لمدة عامين وسارع حينها بدعوة مؤسسة النفط إلى استئناف الصادرات.

ألف برميل يوميا مستويات

الإنتاج التي تسعى

المؤسسة الليبية للنفط

لبلوغها في نهاية أبريل

800

اختراق علمي في صناعة الشاشات الإلكترونية المرنة



ميرزا ساكيب ساروار:

أول مادة من نوعها يمكنها استشعار اللمس وهي في وضعية الانثناء

وفي إطار تجربة الشاشة الجديدة، استخدم الباحثون أقطابا سلبية مصنوعة من مادة «الهيدروجيل» مثبتة في طبقات من السيلكون التي تصنع مجالا كهربائيا حول وحدة الاستشعار، واختبر الباحثون نموذجا أوليا من الشاشات المرنة بحجم 5x5 سنتيمترات. وأتاحت الأقطاب السلبية لوحدة الاستشعار تسجيل لمسة الأصابع وهي تتحرك فوق الشاشة بعدة سنتيمترات، وهو ما يمثل نوعا من أنواع اللمسة الافتراضية.

من خامة ذات قدرة عالية على توصيل الكهرباء بين طبقتين من السيلكون، وهو ما يسمح بتوفير العديد من وظائف اللمس على شاشة واحدة.

ونقل الموقع الإلكتروني «ساينس اليرت» الأميركي المتخصص في الأبحاث العلمية عن ساروار قوله في بيان صحافي إن «المادة الجديدة تحتوي على وحدات استشعار يمكنها رصد الضغط على غرار تقنية 3.دي تاتش من آيفون كما يمكنها استشعار حركات الأصابع على سطحها مثل تقنية آير فيو من سامسونغ».

وأضاف أن «تلك الشاشات الجديدة تحتوي أيضا على وحدات استشعار مرنة وشفافة وقابلة للتمدد. ويتمثل الإسهام الذي قدمناه في جهاز يحتوي على جميع هذه الخواص في باقة واحدة».

أوتواو - ابتكر فريق من الباحثين في كندا مادة مرنة تستجيب للمس يمكن استخدامها في صناعة الشاشات الإلكترونية، وهو ما يسمح للمستخدم بطي هاتفه المحمول أو الكمبيوتر اللوحي الخاص به عندما لا يكون بحاجة إليه، كما تسمح المادة بصنع أجهزة لقياس المؤشرات الحيوية للجسم يمكن ارتداؤها مثل الجلد الصناعي.

وقال ميرزا ساكيب ساروار من جامعة بريتش كولومبيا في كندا إن المادة الجديدة تمثل أول مادة من نوعها يمكنها استشعار اللمس وهي في وضعية الانثناء.

ويعكف العلماء منذ سنوات على ابتكار شاشات إلكترونية مرنة حيث يسعون لاختراع هواتف محمولة قابلة للانثناء أو شاشات تلفزيونية قابلة للطي مثل صفحات الجرائد. وتتكون المادة التي طورها ساروار وفريقه



عهد جديد للشاشات المرنة